بسم الله الرحمن الرحيم

أكاديمية السودان للعلوم الإدارية

الشراكة المنتجة

Productive partnership

تجارب عملية

إعداد

د. لبابة الفضل عبدالحميد

2022l

بسم الله الرحمن الرحيم

الشراكة المنتجة

مقدمة:-

يشهد العالم ظهور استراتيجيات جديدة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والإدارية ودعم الأداء الحكومي، ومن أهم هذه الأستراتيجيات الشراكة المنتجة التي تنشأ بين ثلاثة قطاعات أساسية في المجتمع، وهي القطاع العام وتمثله الحكومة ومؤسساتها،والقطاع الخاص وتمثله الشركات وأصحاب الأعمال أي القطاع الإستثماري، ثم القطاع الثالث ويمثله المجتمع المدني ومكوناته من نقابات واتحادات وأحزاب وفئات وجمعيات ومنظمات أهلية وأفراد، ولكل قطاع سماته وخصائصه التي تميزه ويحتاجها المجتمع في التنمية المستدامة والعادلة.

تتناول هذه الورقة مفاهيم حول الشراكة وأنواعها والمحاور التي تغطيها، إضافة إلى بعض نماذج الشراكة في بعض الدول مع عرض للأساليب التي تتم بها عملية الشراكة.

مفاهيم ومعاني الشراكة

تقدم الأدبيات المتوفرة في هذا المجال بعض المفاهيم مع التركيز على نوعية الشراكة المطلوبة حسب المحور المراد تطبيق الشراكة فيه، فهناك المحور السياسي والمحور الاقتصادي والمحور التربوي وغيرها من المجالات والمحاور الكثيرة للشراكة.

الشراكة في معناها العام هي اتفاق بين عدد من الأطراف لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة بواسطة إنجاز عدد من الأعمال المشتركة، مع الأخذ في الأعتبار المصالح الخاصة لكل شريك.

تم الشراكة الجماعية أو الثانية على أساس تعاقد بين الأطراف المتشاركة، بمعنى آخر الشراكة هي التعاون مع أطراف أخرى لتحقيق هدف أو أهداف لا يمكن تحقيقها والوصول إلى نتائج إيجابية ملموسة بالعمل المنفرد. ويعرف البعض الشراكة بأنها تفاق تعاون بين شركاء متكافئين نسبياً يعملون من أجل مصالحهم الخاصة وفي نفس الوقت يعملون لحل مشكلات مشتركة.

فالشراكة أذاً علاقة تواصلية تعاونية تبادلية منظمة للموارد والاشخاص وللمعلومات والأفكار. بهذا الفهم الواسع تتضمن الشراكة مجموعة مبادئ أهمها مبدأ المصلحة المتبادلة بين الشركاء ومبدأ التكافؤ والاستقلالية والتعاون والتعاضد والتكاتف والفعالية والتطور بين الشركاء.

يمكن اعتبار الشراكة آلية حديثة من آليات التدابير للتبادل والتفاعل المنظم بين المؤسسات والمنظمات وبين الأفراد والجماعات وتقوم على إرادات في مجالات معينة بقصد تنفيذ أنشطة أو خدمات أو مشروعات.

يؤكد على السلمي أن الشراكة توجه استراتيجي يقوم على حشد طاقات مؤسسات وهيئات المجتمع بأسره وتنسيق جهودها من أجل تحقيق التنمية الوطنية الشاملة والعادلة، وهي أيضاً صيغة تعاونية تجمع كل أصحاب المصلحة في التنمية وتشركهم في فعالياتها من أجل تحقيق مصالحهم الذاتية من خلال العمل الوطني العام.

الشراكة كذلك مدخل لتنظيم مساهمات أفراد المجتمعات المحلية في تطوير مجتمعاتهم وحل مشكلات البيئة وفتح مجالات وفرص العمل والإنتاج وذلك بحشد طاقتهم ومدخراتهم في مشروعات التنمية المحلية، ومن أهدافها أن تحدث نقلة نوعية

في بيئة المجتمع والحياة وإتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة بجهودهم ومواردهم المالية وطاقاتهم الفكرية.

يشرح بروفسير ميرغنى عبدالعال حمور مفهوم الشراكة ويقول إنها إيجاد صيغة مناسبة تمكن الأطراف التي بينها أهداف مشتركة وغايات متشابهة من تحقيق تلك الأهداف، والشراكة هنا هدف يرتجى وغاية يتم العمل المتواصل لتحقيقها فهي ليست آلية أو وسيلة وهي هدف مادي يمكن قياسه وتحديده وهي قيمة سلوكية وثقافية جماعية وتوجهات أساسية وهي تعظيم لقدرات ومساهمات الأطراف في جميع مجالات العمل والعطاء وذلك من خلال تكوين فكر إداري وقاعدة تفاهم مشترك وفعالية وممارسة.

شبكات الشراكة:-

تعتمد الشراكة على شبكات متعددة يطلق عليها (شبكات الأنفتاح والتعاون) ويصنف ميرني Merini هذه الشبكات إلى ثلاثة أصناف:-

أ/ الصنف الأول

يدخل في التدخل اللحظي لمهنتين من داخل أو خارج المؤسسة (خبراء في مجال معين) monitors وذلك لتقديم خدمة في مرحلة من مراحل العمل أو البرنامج.

ب/ الصنف الثاني

الإستعانة بمختصين في نشاط معين لتقديم تجربتهم، وهي استعانة محدودة نسبياً.

ج/الصنف الثالث

يشمل توزيع المسؤليات وتحديد المهام بين الشركاء من خلال قيادة جماعية لفترة طويلة.

مفهوم الشراكة السياسية

يرى الدكتور عطا البطحاني 2004 أن مفهوم الشراكة السياسية يمكن اعتباره علاقة بين مركز السلطة إلى حصص متساوية بين طرفين أو أكثر، إلا أن التقسيم المتساوي يتعذر فى الواقع لأنه مثالي ، والشراكة هنا حسب معايير التخصيص والتقسيم للسلطة(معايير الحجم، السكان، فعالية التنظيم، حق الملكية) وفي بعض الأحيان يأخذ أحد طرفي الشراكة أكثر من الشريك الآخر لأن علاقات السلطة لا تقوم على التساوي المطلق.

يعرف بعض الباحثين الشراكة السياسية بأنها إشراك جميع مكونات الشعب السياسية في صنع القرار من أجل المصلحة العامة. ويغطي فهم الشراكة للمصلحة أن تقود المصلحة الخاصة للأطراف إلي فائدة لقاعدة طرفي الشراكة وفي نفس الوقت تحقق مكسب للمصلحة الوطنية بطريق مباشر أو غير مباشر، مثلما حدث في جنوب أفريقيا حيث شكل برنامج حزب المؤتمر الإفريقي برنامجاً وطنياً وجدت فيه العديد من القطاعات الإجتماعية مصلحتها ومصلحة المجتمع وأصبح مكسباً للقوى الاجتماعية الصاعدة باتجاه دفع المجتمع إلى الأمام.

نماذج الشراكة السياسية

نموذج أنقولا

واجهت حكومة لواندا بقيادة مابلا معارضة مسلحة من حركة يونيتا بقيادة جوناس ساقمبي في شكل حرب عصابات، ثم دخل الطرفان مفاوضات عديدة بدون اتفاق نهائي، وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي وزوال النظام العنصري في جنوب إفريقيا توفر مناخ سياسي دولي وإقليمي أدى بطرفي النزاع (نظام لواندا الحاكم وحركة يونيتا المعارضة) إلى استغلال الجديد. واستطاع نظام أنقولا أن يسير في استراتيجية

قائمة على التخلي عن برنامجها الماركسي وقبول اقتصاد السوق وفتحت الباب أم قوات المعارضة للمشاركة في السلطة، ومن ناحية أخرى عملت على توظيف عائدات الموارد في التسلح العسكري استطاعت أن تقهر قوات يونيتا بموت زعيم الحركة واستدرجت الحركة وفرضت عليها شراكة، يعرف هذا النمط من الشراكة بشراكة(التمدد والاستيعاب) أي أن النظام له قدرة على التمدد وتوظيف الموارد لهزيمة واستيعاب المعارضة المسلحة وبالتالي يتمكن النظام من البقاء في السلطة بالرغم من التنازلات التي يقدمها بالنسبة للتوجه الأيديولوجي.

نموذج جنوب أفريقيا

هذا النموذج يعكس الشراكة باستراتيجية التسوية التاريخية، في هذا النموذج يعجز الطرفان عن إلحاق الهزيمة بالطرف الآخر والعمل من أجل المصلحة الخاصة لأطراف النزاع والمصلحة القومية لعامة المجتمع، فالشراكة هنا قائمة على وجود مكان لكل طرف في النظام السياسي وليس بالضرر موقع في الحكومة أو الجهاز التنفيذى. قبل الطرفان التسوية التى اتسعت وشملت الأطراف الأخرى كحركة أنكاثا، والنقابات ومنظمات المجتمع المدنى مما جعل المفاوضات تاخذ الطابع الجماعى رغم وجود (شريكين أساسيين) وتقوم على شراكة متسعة تميزت بتوزيع مناسب للسلطة معززة بمصالح تاريخية.

نموذج موزمبيق

أدت التحولات الدولية والإقليمية في تغيير مراكز القوى العالمية وانتهاء الحرب الباردة إلى تغيير في أنقولا وجنوب إفريقيا وكذلك في موزمبيق. تعتبر شراكة نموذج موزمبيق شراكة مصالح متبادلة للأطراف الثنائية واحتمال حراك القوى الاجتماعية الأخرى.

تمت الشراكة هنا بين حركة بريليمو القابضة على السلطة وحركة دينامو المعارضة المسلحة رغم التباعد الأيديولوجي بينهما، وأبعدت القوى السياسية الأخرى من المشاركة، واحتفظ كل طرف بجزء من أجزاء البلاد حماية لمصالحة الخاصة في إطار شراكة ثنائية تحيط بها الريبة والشك وعدم الثقة. هذا النوع من الشراكة لا تتوفر فيه مساحة للمصلحة العامة ولا توجد به دوافع تجديد قوى وطاقات المجتمع باتجاه نضته، فهى تكرس للمصالح الثنائية على حساب المصلحة العامة مما أدى لانعزال فئات كثيرة من المواطنين والقوى السياسية من النظام، فهى لاتشكل قاعدة لأي من الطرفين في مركز السلطة وانعكس ذلك في اللامبالاة السياسية وعزوف المواطنين عن المشاركة في الهم العام كما ظهر ذلك فى انتخابات 2000م.

نموذج أثيوبيا

يمكن وصف هذا النموذج بأنه إعادة بناء المركز، وفي هذا المضمار يعالج المركز المتغييرات الخارجية والداخلية بالتردد وعدم الوضوح مع عدم وجود موارد اقتصادية يمكن استثمارها في تقوية أجهزة النظام العسكرية والمدنية، وتتصاعد في هذا النموذج أعمال المعارضة المسلحة التى تجمع قوميات عديدة تحمل غبناً تاريخياً، وبعد انهيار المركز تحل محله قوى إثنية من قومية جديدة تشكل النظام ولا توفر فرص مشاركة عادلة في السلطة لكل أطراف القوى السياسية، وبهذا يتم بناء المراكز بمركزية جديدة تبدي استعداداً للآنفتاح والتحول لكن بصورة بطيئة.

نموذج السودان

عاش النظام السودانى مراحل متنوعة حسب تقسيم الدكتور عطا البطحانى، المرحلة الأولى كانت للجهاد والتمكين (89 –96م) استطاع فيها النظام أن يضعف مراكز القوي السياسية(أحزاب ، نقابات ، إتحادات) وحاول السيطرة على الوضع الداخلي

وتغييره باتجاه مشروع إسلامي في إطار حضاري لإحياء قيم الدين في المجتمع مع تركيز إعلامي على شعارات المشروع النظرية. وفي مرحلته الثانية حاول النظام التمدد والاستيعاب لبعض القوى وذلك في الفترة ما بين(97 – 2000)م حيث سعى النظام في هذه المرحلة لاستكمال البناء السياسي والدستوري وجذب القوي السياسية المعارضة في إطار من التوالي والوفاق، وكذلك عقد إتفاقات مع أجنحة عسكرية معارضة في الجنوب من خلال اتفاقية الخرطوم للسلام 1997م. واتفاقية فشودة 1998م واتفاقية جبال النوبة 1999م إلا أن النظام تعرض إلى انقسام ومفاصلة في صفوفه الداخلية من القيادة العليا حتى قاعدته الجماهيرية وذلك لعدم مقدرته على إدارة متغييرات الصراع الداخلي.

تلت هذه المرحلة اتجاه للتدخل عبر مبادرة إيفاد وتوقيع اتفاق سلام شامل لوقف الحرب عام 2005 في صورة شراكة ثنائية بين حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية لتحرير السودان التى تخلت عن أيديولوجتها وبرنامجه الماركسى وقبلت بتقرير المصير والوحدة الطوعية في إطار سوداني جديد من وجهة نظر الحركة.

هذه الشراكة السودانية يمكن وصفها بالشراكة الثنائية المركبة من خصائص الشراكات المذكورة (انقولا ، جنوب أفريقيا ، موزمبيق ، أثيوبيا) وهو نموذج قابل لكل الاحتمالات في إطار واقع المجتمع السوداني المعقد المتشابك ومن الصعب الإحاطة به.

الشراكة الاقتصادية

ركزت الدول النامية والصناعات وشجعت على مشاركة الاستثمار الخاص فى تمويل وإقامة مشروعات الخدمات العامة نسبة لعدم إمكانية الاعتماد على الاتفاق الحكومي وحده فى إقامة مشروعات البنية الأساسية. يساهم القطاع الخاص فى تنمية وتطوير

المرافق والخدمات بكفاءة أكبر وتكلفة أقل والنهوض بالتنمية الاجتماعية والمشروعات القومية بما يساعد على رفع مستوى المعيشة وتحقيق معدلات التنمية المنشودة.

أنواع ومجالات الشراكة الاقتصادية

تأخذ مشاركة القطاع الخاص والشراكة معه أشكالاً مختلفة ودرجات متفاوته ومجالات متعددة كما يلي:-

عقود الخدمة

تتعاقد الحكومة مع القطاع الخاص لتقديم بعض الخدمات مثل قراءة العدادات وتحصيل الفواتير والصيانة، هذه العقود سنة أو سنتين.

عقود الإدارة

تقوم الجهة العامة بنقل مجموعة من الأنشطة فى قطاع معين إلى القطاع الخاص وتقوم بتمويل رأس المال والاستثمار، كما تقوم بتحديد سياسة رد التكاليف، مدة هذه العقود تتراوح بين 3 و 5 سنوات

عقود التأجير

تقوم الشركات الخاصة بتأجير المرفق من القطاع العام وتتحمل مسؤولية تشغيل المرفق وإدارته وتحصيل الرسوم. يقوم المستأجر بشراء الحق فى الإيرادات وبالتالى يتحمل قدراً كبيراً من المخاطر التجارية تتراوح مدة هذه العقود بين 5 و15 سنة ويمكن تمديدها.

عقد الإنتفاع طويل الأجل

يستخدم هذا النوع من العقود فى شراء البنية الأساسية الضخمة، ويطلب من الشركة الخاصة تمويل وبناء وتشغيل المرفق لفترة معينة من 20 إلى30 سنة ينتقل بعدها المرفق للقطاع العام، ويكون هذا العقد بأشكال متعددة يمكن استخدامها فى مشروعات البنية الأساسية.

عقود الإمتياز

تتحمل بموجبها الشركات الخاصة مسؤولية التشغيل والإدارة والاستثمار فى حين تظل الجهة العامة هى المالك لأصول المرفق تقدم هذه الإمتيازات على مستوى الدولة بأكملها أو على مستوى مدينة ، وتتراوح مدتها بين 25 و 30 سنة.

نقل الملكية

فى هذه الحالة يصبح القطاع الخاص مالكاً ومسؤلاً عن المرفق ويخضع لهيئة رقابية.

تسمح كل أشكال الشراكة الخاصة للمستثمر باسترداد التكاليف الرأسمالية للمشروع وتحقيق هامش ربح ، كما تتفق معظم هذه الأشكال مع تغيير دور الدولة من دور المقدم المباشر للخدمة أو قيامها بدور المنتج إلى قيامها بدور المراقب والمنظم للنشاط.

الدول التالى يعرض الأساليب الرئيسية لمشاركة القطاع

الخاص فى مشروعات البنية الأساسية

الأسلوب	ملكية الأصل	التشغيل والصيانة	رأس المال الأستثمارى	المخاطر التجارية	مدة العقد
عقود الخدمة	عامة	عامة/خاصة	عام	عام	1–2 سنه
عقودالإدارة	عامة	خاصة	عام	عام	2–5 سنه
عقود التأجير	عامة	خاصة	عام	مشترك	8–15سنه
عقود الإمتياز	عامة	خاصة	خاص	خاص	25–30 سنه
عقود الإنتفاع طويل الأجل	عامة وخاصة	خاصة	خاص	خاص	20–30 سنه
نقل الملكية	خاصه عامه وخاص	خاصة	خاص	خاص	غير محددة أو محددة بمدة الترخيص

للمصدر وزارة الاستثمار المصرية

تجارب الشراكة

فى التجربة المصرية فى مجال مشاريع البنية الأساسية كانت الحكومة هى المسؤولة عن تمويل وإقامة وتشغيل المشاريع الأساسية ، إلا أن الزيادة السكانية وزيادة الإلتزامات المالية أصبح القطاع الحكومي غير قادر على تحمل إقامة مشاريع البنية الأساسية، مما إدى إلىتدهور هذه المشاريع، وأصبحت الحكومة غير قادرة على مقابلة الأهداف الإجتماعية والاقتصادية للدولة. لذا تمت إقامة مشاريع جديدة فى مصر بالمشاركة مع القطاع الخاص فى أربعة قطاعات للبنية الأساسية هى الطاقة، الاتصالات، النقل، المياه، الصرف الصحى. بلغت المشاريع 16 مشروعاً باجمالي استثمارات بلغت 6,2 مليار دولار، ونال قطاع الاتصالات النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات.

الجدول يوضح حجم مشاركة القطاع الخاص خلال الفترة من 1990 إلى2004م

بيان	مصر	ماليزيا	الفلبين	التشيك
عدد المشاريع التى م تنفيذها بالمشاركة مع القطاع الخاص	16	81	78	68
حجم مشاركة القطاع الخاص فى المشاريع(بالمليار دولار)	6,206	37,845	31,533	16,822

المصدر: البنك الدولي 2004

مكاسب الشراكة:-

- معالجة القصور الحكومي فى التمويل.
- الإسراع فى معدل النمو الاجتماعي والإقتصادي.
- رفع كفاءة تشغيل المرافق العامة خاصة مشروعات التنمية الإجتماعية.
- نقل تبعية المخاطر التجارية ‘لى المستثمر الخاص.
- نقل التكنولوجيا.
- توسيع الملكية الخاصة واقتصاد السوق.
- تفعيل بعض سياسات الإصلاح الهيكلي.

المشاكل والصعوبات

هناك صعوبات تواجه شراكة القطاع الخاص مع القطاع العام، وهى صعوبات تتعلق بالترويج وجذب الاستثمارات ودعمها، ويمكن حصر **الصعوبات فى أربعة محاور:-**

1. قصور التنظيم التشريعي، بمعنى عدم وجود قواعد وأحكام خاصة باختيار المستثمر وأختيار أفضل العروض، وغياب أسس تقييم المشروعات مالياً وفنياً وتشغلياً، لأن القوانين القديمة لا تصلح لتطبيقها على هذا النوع من

الاستثمارات، وتعتبر تشريعات طاردة لها فى مجال المرافق العامة. فى بعض الدول تم تعديل القانون فى بعض القطاعات الخدمية مثل الكهرباء والاتصالات والمطارات مما أدى إلى تعددية وازدواجية فى التشريع وتعارض بين التشريع واللوائح السارية.

2. التشريعات لا تتعرض إلى كل صور الشراكة مما يقود إلى الغموض حول شكل الشراكات.
3. هناك صعوبات تتعلق بالإطار المؤسسي ، كغياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة على مستوى مراكز الحكومات، وكذلك تعدد الجهات المسؤولة عن تنظيم هذه المشاركة وتعدد الموافقات والتراخيص، كما أن عدم وجود الخبرة الفنية والمالية والقانونية لطرح المشاريع على المستثمر وتنظيم المشاركة وضعف التخطيط الاستراتيجى لاحتياجاتها وأولوياتها وجدواها من النواحى الاجتماعية والاقتصادية.
4. ضعف الوعى العام بأهمية ومزايا المشاركة الخاصة فى التمويل والتشغيل وأثارها الإيجابية اقتصادياً واجتماعياً، وكذلك ضعف الوعى العام بالأشكال المختلفة للمشاركة والاعتقاد السائد لدى العامة بأن الشراكة هى الخصخصة فقط.

الشراكة مع القطاع المدنى

يرى الدكتور على السلمى أن أطراف الشراكة المنتجة هى الدولة والتى تضم الحكومة المركزية والمحليات والجمعيات والهيئات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأعمال العامة والخاصة والأحزاب السياسية والتشكيلات النقابية والأتحادات والأسر والوحدات غير المنظمة في القطاع الأهلي و الأفراد والجماعات من العاملين في مختلف المؤسسات والهيئات والمهنيين والحرفيين وتجار الجملة والقطاعي والصناع في مختلف المجالات .من هذا المفهوم الشامل لأطراف الشراكة

نصل لأهمية القطاع المدني المنظم وغير المنظم حيث لايمكن عزلة او اهمال من الشراكات لأنه قطاع يمتلك المعرفة وقادر على التوعية والتعبئة والاستقرار وتفعيل الأداء إلأ أن نصيبه من واقع الشراكة اليوم يتعثر ولا يكاد يذكر .

اليونسيف والشراكة :

تعمل اليونسيف مع الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات القومية والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم لتحديد وتصميم وتنفيذ تحالفات شراكة تمكن من تسخير قوة قطاع الشركات في خدمة اطفال العالم ؛وتتضمن مجالات التعاون الشراكات متعددة الأوجه والأعمال الخيرية ذات البعد الأستراتيجي والمبادرات التسويقية المرتبطة بقضايا معينة وبرامج تبرع الموظفين والأحداث الخاصة ومبيعات بطاقات التهنئة ودعم طلبات الأمداد الطارئة ومشاريع تعاون وتنظيم حملات لرفع مستوى الوعي وتتسم كافة عمليات الشراكة بجدول أعمال موحد واحترام متبادل ودعم نقاط القوة الخاصة بكل منظمة .

الأستثمارات الخيرية ذات البعد الأسراتيجي في اليونسيف تلعب دوراً بالغ الأثر نسبة لخبرة اليونسيف في قضايا الأطفال وتستفيد الشركات الخاصة في دعم صورتها وتبرهن على التزامها الاجتماعي وترفع الروح المعنوية لدى موظفيها وترقي علاقاتها مع المجتمع و غالباً ما تعطي الشركات جهوداً خيرية لدعم اليونسيف تشمل أقسام التسويق والاتصالات الخاصة بها وكذلك عبر العلامة التجارية.

اقامت اليونسيف عدداً من الشركات مع بعض الشركات منها الشراكة مع مؤسسة Sanrio وتحمل علامتها الشهيرة Hello kitty وكذلك مع شركة (IKEA (BRUMBEAR) لصالح أطفال إفريقيا.

الحكم الصالح وشراكة المجتمع المدنى :

يستخدم مفهوم الحكم الصالح من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تنموى وتطويرى، بمعنى أن الحكم الصالح هو الحكم الذى تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتحسين نوعية حياة المواطنين وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم، وبهذا فإن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الصالح يتضمن أبعاداً ثلاثة:-

- البعد السياسيى المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
- والبعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها.
- والبعد الاقتصادى – الاجتماعد المتعلق بطبيعة وبنية المجتمع المدنى ومدى حيويته واستغلاله عن الدولة من جهه وطبيعة السياسات العامة فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى وتأثيرها على المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة وعلاقتها مع الأقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى.

تؤثر هذه الأبعاد الثلاثة فى بعضها وتترابط فى إنتاج الحكم الصالح، حيث لا يمكن تصور إدارة عامة وفاعلة من دون استقلال الإدارة عن نفوذ السياسيين، ولا يمكن لإدارة السياسة وحدها تحقيق إنجاز فى السياسيات العامة بدون وجود إدارة عامة فاعلة، كما أن الهيمنة على المجتمع المدنى وتغييبه يؤدى إلى غياب مكون رئيسى فى التأثير على السياسات العامة ومراقبة السلطة السياسية والإدارية ومحاسبتها، كما لا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى غياب المشاركة والمحاسبة وغياب الشفافية، إذا الحكم الصالح هو الذى يستند إلى المشاركة والمساءلة والشفافية.

يتكون المجتمع المدنى من مجموعات منظمة أو غير منظمة ومن أفراد يتفاعلون اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وينضبطون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية ويشمل الجمعيات النقابية العمالية والمجموعات اللغوية والدينية والمؤسسات الخيرية والنوادى

الرياضية والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمع والجمعيات المهنية والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث والدراسات ومنابر الإعلام والاحزاب السياسية. الحكم الصالح يدعو لتمكين المواطنين وتوسيع قدراتهم وخياراتهم وحرية اختيارهم ومشاركتهم الفعالة فى القرارات التى تتعلق بحياتهم.

المجتمع المدنى والشراكة مع الحكومات

انعقد اجتماع للأمم المتحدة بتاريخ:2008/6/16م يتعلق بفيروس نقص المناعة المكتسبة، اشتركت فيه منظمات المجتمع المدنى من غياب شراكة حقيقية مع الحكومات، وجاء البيان الصادر عن منظمات المجتمع المدنى، وقد وقعت عليه مائة منظمة، أن الأمم المتحدة أقرت أن تعزيز مشاركة المجتمع المدنى يشكل استراتيجية حيوية لمكافحة الأيدز ويجب أن تكون مشاركة منظمات المجتمع المدنى في البعثات الوطنية الحكومية مشاركة فعالة وليست رمزية فقط ، وأضاف البيان أن الشراكة الحقيقية بين المانحين والحكومات ومؤسسات المجتمع المدنى ومنظمات الأمم المتحدة والجهات المتضررة تتطلب توازناً فى سلطة اتخاذ القرار، وتحقيق شمولية الوقاية والعلاج والرعاية بحدود عام 2010م عبر شراكة حقيقية. كما عبر البيان عن الشعور بالإحباط لحضور عدد قليل لهذا الاجتماع وفشل العديد من الحكومات فى الكشف عن حقيقة انتشار المرض فى التقارير. وأشارات السيدة/ أولا بيدى أكانى من الأتحاد الإفريقي للمجتمع المدنى لمواجهة فيروس نقص المناعة المكتسبة الإيدز إلى أن بعض الحكومات لم تقدم أية تقارير، ورفضت بعض الحكومات القيام بذلك. وذكرت غسيبيل تدولنو المنسق أن المجتمع المدنى مطالب بالمزيد من الشراكة مع الحكومات، وكانت تتوقع أن يكون اللقاء لقاء شراكة، ولكن انعدمت الشراكة على المستوى المحلى وبالتالى العالمى، وأكد البيان على أهمية القيادة المشتركة والمسؤولية السياسية على المستويين الوطنى والمحلى.

مجمل القول أن الشراكة أصل ومبدأ حياتي وإنساني يحقق الخير والتكاتف والفعالية، وقد وجدت الشراكة بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص مكاناً بارزاً فى الحياة العامة الإأن القطاع الثالث وهو القطاع المدنى لم يحظ بنفس الأهتمام على الرغم من أنه يمتلك المعرفة، المرونة ، الحراك ، والقدرة على التنفيذ، ونأمل أن يكون محوراً أساسياً فى الشراكة والمشاركة وأن يؤطر لذلك فى الدستور والقوانين.

النتائج:

1. غياب المفاهيم والآليات التي تحقق الشراكة كثقافة إدارية يفقد المؤسسات الأداء والعمل الجماعي قيمته في الجودة الشاملة.
2. اعتبار الشراكة آلية تحقيق التدابير والتفاعل بين المنظمات والأفراد مدخل لتوليد إرادة تنفيذ الأهداف المشتركة.
3. الالتزام بقيم التعاون والانفتاح.
4. تتعدد أنواع الشراكة منها السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية في القطاعين العام والخاص.
5. الشراكة مكاسب وصعوبات يمكن تعظيم المكسب والإسهام في حل الصعوبات والمشاكل.
6. عدم الاهتمام بالشراكة والعمل الجماعي في المؤسسات.

التوصيات:

1. نشر وترويج مفاهيم الشراكة في المؤسسات في القطاعين العام والخاص وتقديم نماذج شراكة ناجحة.
2. إيجاد آلية متابعة من خبراء لحل المشاكل وتذليل الصعاب.

3. إيجاد هيكل تنظيمي يوضح التنسيق والتشابك في مهام إنجاح أهداف الشراكة.
4. حصر قيم الشراكة من التعاون والانفتاح وتدريب كوادر المؤسسات على العمل بالجودة الشاملة لتحقيق الشراكة.
5. إدراج مادة الشراكة لطلاب الدبلوم العالي والماجستير في الادارة العامة في الجامعات السودانية.

الخاتمة:

تعتبر الشراكة من المفاهيم الحديثة في الأداء الإداري الجماعي , ولها القدرة على تعظيم المكاسب وتحقيق الأهداف وتجميع إرادات العمل الجماعي المنظم وتقاسم عائد النجاح.

تناولت الورقة مفاهيم ومعنى الشراكة السياسية والاقتصادية بأنواعها ومجالاتها وعقود الإدارة والخدمة والتأجير وعقود الامتياز ومشروعات البنية الأساسية وقدمت الورقة تجارب للشراكة في بعض الدول مصر وماليزيا والفلبين والتشيك كما تعرضت الورقة لمكاسب الشراكة والمشاكل والصعوبات وبينت الشراكة في القطاع المدني واليونيسيف وبهذا قدمت الورقة معلومات أولية عن الشراكة وأنواعها ومجالاتها وفوائدها.

المراجع

1. د. على السلمى ، الشراكة المنتجة ، ف لقاء تفاكرى فى الخرطوم،مجلة إدارة العصر، العدد 42، مارس 2003م.

2. بروفسير/ميرغنى عبدالعال حمور ، الشراكة ترياق مضاد للتنافر والصراع وستراتيجية فاعلة من أجل التغيير، مجلة إدارة العصر ، العدد43، مارس 2003م.
3. وزارة الاستثمار المصرية، استراتيجية الشراكة بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص، 2008/8/7م الموقع بالانترنت.
4. د. عطا البطحانى، ندوة السلام بين الشراكة والمشاركة، ورقة قدمها بعنوان:- الشراكة والمشاركة السياسية 6-7 مارس 2004م. قاعة الشارقة الخرطوم.
5. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، كتاب(الفساد والحكم الصالح).
6. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، ورقة فى نفس المرجع السابق.
7. تعريف الشراكة السياسية، مركز الإمام الشيرازى ، الإنترنت.
8. المجتمع المدنى يطالب بالمزيد من الشراكة مع الحكومة، موقع شبكة الأنباء الإنسانية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أوشا، الإنترنت.
9. مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الأردن، إربد 8-2008/7/10م.
10. كيف تتم الشراكة مع اليونسيف، الشراكة بين اليونسيف والمؤسسات، موقع بالإنترنت.